الترجيح النحوي في الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد
للمنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) الأسماء المرفوعة نموذجاً

دعاء سعد عباس عبود
جامعة بابل– كلية الآداب
Duaasead554@gmail.com

أ.د وائل عبد الأمير الحربي
جامعة بابل– كلية الآداب
wael.alharbi@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الترجيح النحوي– الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد– للمنتجب الهمذاني.

كيفية اقتباس البحث

عبود ، دعاء سعد عباس، وائل عبد الأمير الحربي، الترجيح النحوي في الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) الأسماء المرفوعة نموذجاً ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Grammatical Preference in Al Kitab Al Farid in Ierab AlQuran Al Majied by Al-Muntjab Al-Hamdhani (d. 643 AH) Nominative nouns are an example

Duaa Saad Abbas Abboud
University of Babylon- college of literature

Dr. Wael Abdel Amir Al-Harbi
University of Babylon- college of literature

Keywords : Grammatical Preference - The Unique Al Kitab Al Farid in Ierab AlQuran Al Majied - Al-Muntjab Al-Hamdhani.

How To Cite This Article
Abboud, Duaa Saad Abbas, Wael Abdel Amir Al-Harbi , Grammatical Preference in Al Kitab Al Farid in Ierab AlQuran Al Majied by Al-Muntjab Al-Hamdhani (d. 643 AH) Nominative nouns are an example ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2025,Volume:15,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

ABSTRACT *:*

The unique book is one of the most comprehensive books in terms of parsing Quranic vocabulary, grammatically directing it, and paying attention to its semantic effect in the Holy Text. Al-Muntajab was concerned with turning over the grammatical aspects and grammatical possibilities, and he often balanced between them, preferring one aspect over another. Therefore, Al-Muntajab Al-Farid was one of the most comprehensive books on parsing the Holy Quran in terms of grammatical direction and preference. Because grammatical preference has an effect on enriching the grammatical lesson with multiple grammatical aspects, balancing between them, and ruling on preferring one of them over the other aspects, Al-Muntajab Al-Hamadhani worked on citing the grammatical aspects and preferring one grammatical aspect from them.

Al-Muntajab Al-Hamadhani used words and phrases that indicated his preference for the aspect that he saw as stronger than the other grammatical aspects. After I found that preference constitutes a clear phenomenon in this book, I decided to study this topic and write this research on raised nouns in particular. I divided my research into an introduction and two chapters. In the introduction, I gave a brief definition of Al-Muntajab Al-Hamadhani, which included talking about his name, lineage, birth, upbringing, sheikhs, most important students, his writings, and his death. In the first chapter, I dealt with the terms of preference that Al-Muntajab Al-Hamadhani used. I made the second chapter a group of issues related to grammatical preference in raised nouns in Al-Mutajab Al-Hamadhani's unique book. Then I concluded the research with a conclusion in which I mentioned the results of the research, the most important of which are: Al-Muntajab Al-Hamadhani was Basran in his orientation, as he referred in many of his opinions to the grammarians of the Basran school, especially Sibawayh, so he used to mention a phrase that indicates that. He followed in many issues other scholars such as Abu Al-Barakat Al-Anbari and Al-Akbari in their interpretation of the noble verses, as this became clear to us from the similarity of the analytical expression and the directive treatment of the grammatical aspect mentioned in the interpretation of the Qur'anic word.

ملخص البحث:

يعد الكتاب الفريد من أوسع الكتب عناية بإعراب المفردات القرآنية وتوجيهها نحويا والاهتمام بأثرها الدلالي في النص الكريم، فقد عني المنتجب بتقليب الوجوه والنحوية والاحتمالات الإعرابية وكثيرا ما كان يوازن بينها فيرجح وجها على أخر منها، ومن ثم كان الكتاب الفريد من أوفى كتب إعراب القرآن الكريم عناية بالتوجيه والترجيح النحوي. ولما للترجيح النحوي من أثر في إغناء الدرس النحوي بتعدد الأوجه النحوية والموازنة بينها والحكم بترجيح أحدها على غيره من الأوجه، إذ كان المنتجب الهمذاني يعمل على ايراد الأوجه الإعرابية ويرجح وجها إعرابيا منها، وقد كان المنتجب الهمذاني يستعمل ألفاظا وعبارات تدل على ترجيحه للوجه الذي يراه أقوى من غيره من الأوجه النحوية. وبعد أن وجدت أن الترجيح يكوّن ظاهرة واضحة في هذا الكتاب عزمت على دراسة هذا الموضوع وكتابه هذا البحث في الأسماء المرفوعة خاصة. وقد قسَّمت بحثي هذا على **تمهيد ومبحثين**، تناولت في **التمهيد** تعريفا موجزا بالمنتجب الهمذاني تضمن الحديث عن اسمه ونسبه ومولده ونشأته وشيوخه وأهم تلاميذه ومؤلفاته ووفاته، وعالجت في **المبحث الأول** ألفاظ الترجيح التي استعملها المنتجب الهمذاني، وجعلت **المبحث الثاني**

لمجموعة من المسائل الخاصة بالترجيح النحوي في الأسماء المرفوعة في الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني، ثم ختمت البحث **بخاتمة** ذكرت فيها نتائج البحث والتي من أهمها: كان المنتجب الهمذاني بصري الاتجاه، فهو يرجع في كثير من آراءه إلى نحاة المذهب البصري وخاصة سيبويه، فكان يذكر عبارة تدل على ذلك، وقد كان متابعا في كثير من المسائل لغيره من العلماء كأبي البركات الأنباري والعكبري في توجيههما للآيات الكريمة حيث ظهر لنا ذلك من تشابه التعبير التحليلي والمعالجة التوجيهية للوجه الإعرابي الوارد في توجيه المفردة القرآنية.

التمهيد: التعريف بالمنتجب الهمذاني:

هو المنتجب بن أبي العز بن رشيد منتجب الدين أبو يوسف الهمذاني [١].

مولده ونشأته:

لم تذكر المصادر التي ترجمت للمنتجب الهمذاني السنة التي ولد فيها، ولكن ذكرت أنه ولد بدمشق، وبلغ من العلم والمعرفة ما أهله لأن يتصدر للإقراء، بل يكون شيخ القراء بالمدرسة الزنجيلية بدمشق قال الذهبي عنه: ((كان رأسا في القراءات والعربية، صالحا متواضعا صوفيا))[٢].

شيوخه:

تلقى المنتجب الهمذاني رحمه الله العلم على أيدي علماء أجلاء منهم: أبو الجود غياث بن فارس (ت٦٠٥هـ)، ابن طبرزد (ت٦٠٧هـ)، أبو الحسن السخاوي(ت٦٤٣هـ)[٣].

مؤلفاته:

لقد صنف المنتجب الهمذاني عددا من المؤلفات منها:

- شرح المفصل للزمخشري.
- شرح الشاطبية سماه (الدرة الفريدة في شرح القصيدة).
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد [٤].

وفاته:

توفي المنتجب الهمذاني في شهر ربيع الأول سنة (٦٤٣هـ) بدمشق[٥].

المبحث الأول

ألفاظ الترجيح عند المنتجب الهمذاني

تنوعت الألفاظ عند المنتجب الهمذاني وتعددت ومن هذه الألفاظ استعمل لفظ (الأمتن، وهو الجيد، وأجود، والوجه هو الأول)، وهذه الألفاظ تدل على الترجيح النحوي عند المنتجب الهمذاني. فمن هذه الألفاظ لفظ (الأمتن) ومنه قوله تعالى: ﴿**وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ**﴾

[الرعد:١٥]، إذ قال: ((أحدهما: ارتفع بالعطف على (مَنْ) على معنى: وتنقاد له ظلالهم أيضًا، حيث تتصرف على مشيئته في الامتداد والتقلص، والفيء والزوال. والثاني: ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف على معنى: وظلالهم أيضًا منقادة له. **والأول أمتن لاستغنائه عن الحذف**))[٦].

ومنه ما جاء في إعراب (ما) من قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ [النساء:٧٩]، إذ قال:((كلاهما شَرْطٌ في موضع رفع بالابتداء، والخبر ما بعده، أي: إن تصبك حسنة فمن الله. وقيل: كلاهما موصول لأنَّها نزلت في شيء بعينه، وهو الخِصْبُ والجَدْبُ، والشرط بابه الإبهام يجوز أن يكون وألا يكون **والأول أمتن وعليه الأكثر**))[٧].

ويأتي بعده في الاستعمال لفظ (الجيد) ومنه توجيه (ويلٌ) من قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة:٧٩]، إذ قال: ((ويل: رفع بالابتداء، وخبره (لِلَّذِينَ). وانتصابه في الكلام جائز، على معنى: جعل الله ويلًا لهم، تقول: ويلٌ لِزيدٍ، وويلًا لزيد، فالرفع بالابتداء **وهو الجيد**، لكونه يدل على معنى الثبات))[٨]. ومنه أيضاً توجيه (الذين) من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾[فاطر:٧]، إذ قال: ((محل (الَّذِينَ) إما الرفع على الابتداء **وهو الجيد** وما بعده الخبر، وإما النصب: إما على الوصف لقوله: (حِزْبَهُ) أو على البدل منه. وأما الجر: إما على الوصف لأصحاب السَّعير، أو على البدل منه))[٩].

ويليه في الاستعمال لفظ (أجود) إذ استعمله المنتجب الهمذاني في ترجيحه منه ما جاء في كلامه على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨]، إذ قال: ((وقرئ: (وإن كان ذا عسرة) على أنها ناقصة أي: وإن كان الغريم ذا عسرة، **والرفع أجود** لما فيه من التعميم))[١٠]، ومنه أيضا ما ورد في توجيه (اثنين) من قوله تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، إذ قال:(((وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ): بدل من (ثَمَانِيَةَ)، أي: زوجين اثنين. وقرئ: (اثنان) بالرفع على الابتداء، **والنصب أجود وعليه الجمهور**))[١١]. وقد استعمل المنتجب لفظ والوجه هو الأول منه ما ورد في توجيه (من) من قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥]، إذ قال:(((مَنْ أَعْطَى) (مَنْ) موصولة، وقيل: شرطية، **والوجه هو الأول لكونه مختصًا**))[١٢]، ومنه أيضا ما جاء في توجيه (من) من قوله تعالى: ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣]، إذ قال:((وقوله: (وَمَنْ صَلَحَ) محل (مَن) الرفع عطفًا على الضمير في (يَدْخُلُونَهَا)، وجاز ذلك من غير توكيد لأجل الفصل بالمفعول، وله نظائر في التنزيل، أو النصب على أن تكون الواو بمعنى (مع)، أو الجر وإن كان ضعيفًا عند البصريين لعدم الجار عطفًا على (لَهُمْ)، على معنى: أولئك لهم ولمن صلح مع ما اتصل به عقبى الدار. وقد أجاز أبو جعفر: أن يكون عطفًا على (أُولَئِكَ) على معنى: أولئك ومن صلح

مع ما بعده لهم عقبى الدار. فيكون في موضع رفع أيضًا، **والوجه هو الأول**، لسلامته من الرد والدخل))[١٣]

المبحث الثاني

الترجيح النحوي في الأسماء في الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني

المسألة الأولى: توجيه (ذلك) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾

ذكر **المنتجب الهمداني** في إعراب كلمة (ذلك) من قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ**﴾ [البقرة: ١٧٦] ثلاثة أوجه إعرابية هي[١٤]:

الأول: انه مبتدأ، و(بِأَنَّ اللَّهَ): خبره.

الثاني: إنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الأمر ذلك.

لثالث: إنه في موضع نصب بفعل مُضمَر، والتقدير: فعلنا ذلك، لأنَّ في الكلام دليلًا على ذلك.

ورجَّح **المنتجب الهمداني** من هذه الأوجه الإعرابية الوجه الأول، إذ قال: ((**الأول أمتن**، وعليه الجمهور))[١٥]، أي إنه يرجِّح أن(ذلك) في الآية الكريمة مبتدأ، و(بِأَنَّ اللَّهَ) هو: الخبر.

دراسة المسألة:

اسم الإشارة (ذلك) في الآية الكريمة هنا إشارة إلى قوله ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤]، ومعناها أن ذلك العذاب لهم بأنَّ الله نزَّل الكتاب بالحق فاختلفوا فيه[١٦]. قال الواحدي(ت٤٦٨هـ): ((ذَلِكَ: إشارة إلى قوله ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤] معناه: ذلك العذاب لهم ... وقال بعضهم: معنى: (ذَلِكَ) أي: فعلهم الذي يفعلون من الكفر، والاجتراء على الله عز وجل من أجل أن الله نَزَّل الكتاب بالحق))[١٧].

وعند الرجوع إلى كتب الإعراب والتفسير وجدنا في إعرابها الأوجه الآتية:

الأول: إنه مبتدأ، وهذا ما يبدو من كلام الأخفش (ت٢١٥هـ)، إذ قال: ((فالخبر مضمر كأنه يقول: ذلك معلوم لهم بأن الله نزل الكتاب، لأنه قد أخبرنا في الكتاب أن ذلك قد قيل لهم فالكتاب حق))[١٨]. ويبدو أن البغوي(ت٥١٦هـ) يذهب إلى هذا الوجه، كما يظهر من تفسيره معنى الآية الكريمة؛ إذ ذكَرَهُ أولا، ونَقَلَ الوجه الآخَرَ عن بعضهم، قال: ((يَعْنِي: ذلكَ العَذابَ بِأَنَّ اللَهَ نَزَّلَ الكتابَ بِالحقِّ فأنْكَرُوهُ وَكَفَرُوا بِه، وحينَئِذٍ يَكونُ ذلك في محلِّ الرَّفعِ، وَقال بَعضُهم: مَحَلُّهُ نصبٌ، معناهُ: فَعَلنا ذَلِكَ بِهِمْ، بِأَنَّ اللَّهَ، أَي: لِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكتاب بالحَقِّ))[١٩].

وقد صرَّح العُكبَريُّ (٦١٦هـ) بهذا الوجه، قال: ((قَوْلُهُ تَعَالَى: (ذَلِكَ): مُبْتَدَأٌ، وَ (بِأَنَّ اللَّهَ) الْخَبَرُ؛ وَالتَّقْدِيرُ: ذَلِكَ الْعَذَابُ مُسْتَحَقٌّ بِمَا نَزَّلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ مِنَ اسْتِحْقَاقِ عُقُوبَةِ الْكَافِرِ فَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ))[٢٠].

الثاني: انه خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر في ذلك، وهذا الوجه ذكره الزجاج (ت٣١١هـ)، إذ أجاز الوجهين، قال: ((المعنى الأمر ذلك، أو ذلك الأمر فذلك مرفوع بالابتداءِ، أو بخبر الابتداءِ)) [٢١]. وذكر مكيُّ بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) القولين، قال: ((أي: بالواجب. وحيثما ذُكِر الحق فمعناه الواجب. أي: ذلك فعلهم، لأن الله نزل الكتاب بالحق. وقيل: المعنى: ذلك العذاب المذكور لهم، لأن الله نزل الكتاب بالحق. فَ (ذلك) في موضع رفع في القولين))[٢٢]. وقد ذكر هذا الرأي القرطبيُّ(ت٦٧١هـ) والسمين الحلبيُّ (ت٧٥٦هـ)[٢٣].

الثالث: انّه في موضع نصب مفعول به لفعل مقدَّر، اي: فعلنا ذلك. وذهب إلى هذا الرأي الطبري (ت٣١٠هـ)، إذْ قال: ((يكون في "ذلك" حينئذ وجهان من الإعراب: رفعٌ ونصب. والرفع بـ"الباء"، والنصب بمعنى: فعلت ذلك بأني أنزلت كتابي بالحق)) [٢٤]. وأورده مكيُّ بن أبي طالبٍ القيسي، قال: ((وقيل: المعنى: فعلنا ذلك لأن الله نزل الكتاب بالحق، فكفروا به، فَ (ذَلِكَ) في موضع نصب في هذا القول))[٢٥]. وأجازه الراغب الاصفهاني، إذ قال: ((ويصح أن يكون نصباً، أي فعلنا ذلك بأن الله)) [٢٦]. وممن ذكره أيضا: البغوي والقرطبي[٢٧]. وبيَّن السمين الحلبي أنَّ مَن نصبه قدَّره بـ: فعلنا ذلك، والباء متعلقة بذلك الفعل المحذوف[٢٨].

وقد جمع الرازي (ت٦٠٦هـ)هذه الأوجه الإعرابية الثلاثة في توجيه (ذلك) في الآية الكريمة، قال: **((قَوْلُهُ: ذلِكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ أَوْ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ، أَمَّا فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَلَا مَحَالَةَ لَهُ خَبَرٌ، وَذَلِكَ الْخَبَرُ وَجْهَانِ الْأَوَّلُ: التَّقْدِيرُ ذَلِكَ الْوَعِيدُ مَعْلُومٌ لَهُمْ بِسَبَبِ أَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ، فَبَيَّنَ فِيهِ وَعِيدَ مَنْ فَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَكَانَ هَذَا الْوَعِيدُ مَعْلُومًا لَهُمْ لَا مَحَالَةَ الثَّانِي: التَّقْدِيرُ: ذَلِكَ الْعَذَابُ بِسَبَبِ أَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ وَكَفَرُوا بِهِ فَيَكُونُ الْبَاءُ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِالْخَبَرِيَّةِ، وَأَمَّا فِي مَحَلِّ النَّصْبِ فَلِأَنَّ التَّقْدِيرَ: فَعَلْنَا ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَهُمْ قَدْ حَرَّفُوهُ))**[٢٩].

الرابع: أن يكون اسم الإشارة (ذلك) فاعلا لفعل مُقدَّر، والتقدير: وَجَبَ ذلك، وهذا الوجه ذكره ابنُ عطية (ت٥٤٢هـ) بالإضافة إلى الأوجه الأخرى، قال: ((المعنى ذلك الأمر أو الأمر ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق فكفروا به، والإشارة على هذا إلى وجوب النار لهم، ويحتمل أن يقدر: فعلنا ذلك، ويحتمل أن يقدر: وَجَبَ ذلك))[٣٠].

وقد أورده أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) مع الأوجه الأخرى أيضاً، قال: **((وَاخْتُلِفَ فِي إِعْرَابِ ذَلِكَ فَقِيلَ: هُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: فَعَلْنَا ذَلِكَ، وَتَكُونُ الْبَاءُ فِي بِأَنَّ اللَّهَ مُتَعَلِّقَةً بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ. وَقِيلَ: مَرْفُوعٌ، وَاخْتَلَفُوا، أَهُوَ فَاعِلٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَجَبَ ذَلِكَ لَهُمْ؟ أَمْ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، التَّقْدِيرُ: الْأَمْرُ ذَلِكَ؟ أَيْ مَا وُعِدُوا بِهِ مِنَ الْعَذَابِ بِسَبَبِ أَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ.**

فَاخْتَلَفُوا، أَمْ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ: بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ؟ أَيْ ذَلِكَ مُسْتَقِرٌّ ثَابِتٌ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ، وَيَكُونُ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَهُوَ الْعَذَابُ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ لَيْسَ مُجَرَّدَ تَنْزِيلِ اللَّهِ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ، بَلْ مَا تَرَتَّبَ عَلَى تَنْزِيلِهِ مِنْ مُخَالَفَتِهِ وَكِتْمَانِهِ، وَأَقَامَ السَّبَبَ مَقَامَ الْمُسَبَّبِ)) (٣١).

وقد تابع السمينُ الحلبيُّ أبا حيان الأندلسيَّ فذكر وجه الفاعلية فيها أيضا، قال: ((اختلفوا في محلِّ (ذلك) من الإعراب. فقيل: رفعٌ، وقيل: نصبٌ. والقائلون بأنه رفعٌ اختلفوا على ثلاثةِ أقوال، أحدُهما: أنه فاعلٌ بفعل محذوفٍ، أي: وَجَبَ لهم ذلك. والثاني: أنَّ(ذلك) مبتدأٌ، و (بأنَّ الله): خبرُه، أي: ذلك العذابُ مستحقٌّ بما أَنْزَل اللهُ في القرآنِ من استحقاقِ عذابِ الكافر. والثالث: أنه خبرُ والمبتدأ محذوفٌ، أي الأمرُ ذلك، والإشارةُ إلى العذابِ، ومَنْ قاله بأنه نصبٌ قدَّره. فَعَلْنا ذلك، والباءُ متعلقةٌ بذلك المحذوفِ ومعناها السببيةٌ)) (٣٢).

الترجيح:

يبدو للباحثة، مما تقدم، أن المنتجب الهمذاني بنى ترجيحه النحوي في هذه المسألة على رأي الجمهور. وتميل الباحثة إلى أنَّ الوجه الأول، وهو أن (ذلك) مرفوع على الابتداء، هو أقوى الأوجه لأنه أقرب إلى المعنى الذي يتبادر إلى الذهن من الآية، وهو أنَّ (ذلك) في الآية إشارةٌ إلى العذاب الذي ينتظرهم، ومن ثم، يكون إعرابُه مبتدأً أقربَ إلى هذا المَعنى.

المسألة الثانية: توجيه (ظلمات) في قوله تعالى:﴿فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾

أورد المنتجب الهمذاني في إعراب (ظلمات) من قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ**﴾ [البقرة: ١٩] وجهين إعرابيين هما:

الأول: ان (ظلمات) مرتفعة بالابتداء والظرف خبرها.

الثاني: ان (ظلمات) مرتفعة بالظرف، أي إنها مرتفعة على الفاعلية على أنها فاعل للظرف (فيه) على رأي الأخفش في مثل هذا التركيب، قال المنتجب الهمذاني: ((﴿فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾: ظلمات: مرتفعة بالابتداء والظرف خبره، أو بالظرف على المذهبين، **وهو الجيد** لاعتماده على موصوف، وهو الصيب)) (٣٣). وقد عقَّب المنتجب –كما هو واردٌ في النص– على الوجه الثاني بعبارة: **(وهو الجيد)** (٣٤)، وذكر سبب ترجيحه إياه بأنه قد اعتمد على موصوف مذكور وهو الصيب.

دراسة المسألة:

(ظلمات) جمع مؤنث سالم، واحدها ظلمة[٣٥]. ويَذكر القرطبي أن مجيئها جمعا فيه إِشَارَة إِلَى ظُلْمَةِ اللَّيْلِ وَظُلْمَةِ الدُّجْنِ[٣٦].

وفي إعرابها نجد الأوجه الإعرابية الآتية:

الأول: انها مرتفعة بالابتداء والظرف خبره، وإليه ذهب مكي بن أبي طالب القيسي، قال: ((قَوْله (فِيهِ ظلمات) ابْتِدَاء وَخبر مقدم))[٣٧].

وهو ما يُفهَم من كلام النحاس، إذ قال: ((فِيهِ ظُلُماتٌ ابتداء))[٣٨]، لأنه لم يجعل الجار والمجرور (فيه) وصفا لـ(صيب) حتى يَقوى فيكون عاملا في (ظلمات) لترتفع على الفاعلية.

وذهب إلى هذا الوجه من المحدثين: محيي الدين درويش وبهجت عبد الواحد[٣٩].

الثاني: انها مرتفعة بالظرف على أنها فاعل، ذهب إلى ذلك الزمخشري، قال: ((فان قلت: بم ارتفع (ظلمات)؟ قلت: بالظرف على الاتفاق لاعتماده على موصوف))[٤٠]. وقد بين الطيبي(ت٧٤٣هـ) كلام الزمخشري(٥٣٨هـ) ووضح المقصود بالاتفاق في مثل هذا التوجيه، قال: ((قوله: (بالظرف على الاتفاق) يريد: أنك لو قلت ابتداءً: "فيه ظلمات" فعند الأخفش ارتفاعه على الفاعلية؛ لأنه لم يشترط الاعتماد، وعند سيبويه ارتفاعه على الابتداء لاشتراطه الاعتماد، وإذا اعتمد الظرف على شيء جاز إعماله كما في الآية، لأنه وصف "صيب" به، فارتفاعه على الفاعلية بالاتفاق))[٤١].

ونصَّ الباقولي (ت ٥٤٣ هـ) على هذا الوجه، قال: ((إن هذه الأسماء ترتفع بالظرف، إذا جرى صلة الموصول، أو حالاً لذي حال، أو صفة لموصوف، أو معتمداً على الهمزة، أو تكون لاسم إن، أو المصدر))[٤٢]. وذهب البيضاوي إلى هذا الوجه، قال: ((وارتفاعها بالظرف وفاقاً لأنه معتمد على موصوف))[٤٣].

ورجح السمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) وجه الفاعلية، قال: ((واعلم أنَّ جَعْلَ الجارَّ صفةً أو حالاً، ورفعَ (ظلماتٌ) على الفاعلية به أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِ (فيه ظلماتٌ) جملةً برأسِها في محلِّ صفةٍ أو حالٍ، لأنَّ الجارَّ أقربُ إلى المفردِ من الجملة، وأصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفرَدَيْنِ))[٤٤].

في حين اكتفى نحويون آخرون بذكر الوجهين من غير ترجيح لأحدهما على الاخر صراحةً، ومنهم العكبري إذ ذكر هذين الوجهين، قال: ((﴿فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾: الْهَاءُ تَعُودُ عَلَى صَيِّبٍ، وَظُلُمَاتٌ رُفِعَ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَوِيَ بِكَوْنِهِ صِفَةً لِصَيِّبٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظُلُمَاتٌ مُبْتَدَأً، وَفِيهِ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ))[٤٥]. وإن كان في كلامه ما يوحي بأنه يجعل (ظلمات) مرتفعة بالظرف لأنه يرى أن الظرف قوي لكونه وقع صفةً.

وممن نقل هذين الوجهين من دون ترجيح: الآلوسي(ت١٢٧٠هـ)، حيث قال: ((وارتفاع ظلمات إما على الفاعلية للظرف المعتمد على الموصوف أو على الابتدائية والظرف خبره)) [٤٦].

الترجيح

تميل الباحثة الى ترجيح المنتجب الهمداني، إذ إنه سار في ترجيحه على اصول الصنعة النحوية بإعراب ظلمات فاعلا مرفوعا بالجار والمجرور (فيه) فهذا التوجيه يخلص التركيب من اعتبار (فيه ظلمات) جملة منفصلة لأن الجار أقرب إلى المفرد منه إلى الجملة كما يقول السمين الحلبي، وإن كان المنتجب في هذه المسألة قد رجح مذهب الأخفش وخالف مذهب سيبويه.

المسألة الثالثة: الترجيح بين الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ﴾

ذكر المنتجب الهمداني أن (أُمَمٌ) من قوله تعالى: ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [هود: ٤٨] يجوز أن تكون مرفوعةً، ويجوز أن تكون منصوبةً، على النحو الآتي:

اولاً: يجوز أن تكون (أُمَمٌ) مرفوعةً على الابتداء، و(سَنُمَتِّعُهُمْ) نعت لها، والخبر محذوف يدلُّ عليه قوله: (مِمَّنْ مَعَكَ)، أي: وممن معك أمم متمتعون بالدنيا منقلبون إلى النار.

ثانياً: يجوز أن تكون منصوبةً: (أممًا) على تقدير: ونمتع أممًا؛ لأن الجملة الأولى فعلية[٤٧].

ثم عقب بعد ذلك بترجيح الوجه الأول، وهو أن تكون (أمم) مرفوعة، قال: ((والرفع أجود، بل هو الوجه، لأنَّ الأول فعل الأمر، والثاني خبر))[٤٨]. وقد استعمل صيغة (أفعل) التفضيل للترجيح بين الاستعمالين اللغويين.

دراسة المسألة:

يبدو أن الفراء(ت٢٠٧هـ) هو من أجاز وجه النصب في (أمم)، قال: ((قال: (وَأُمَمٌ) من أهل الشقاء (سَنُمَتِّعُهُمْ) ولو كانت (وَأُمَمًا سَنُمَتِّعهُمْ) نصبًا لجازَ توقع عليهم (سَنُمَتِّعُهُمْ)))[٤٩].

في حين اكتفى الأخفش بذكر وجه الرفع على الابتداء، قال: ((وقال: (وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ) رفع على الابتداء نحو قولك: "ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْرُو لِقيتُه" على الابتداء))[٥٠].

وذهب النحاس إلى انه مرفوعة على تقدير: تكون، قال: ((وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ أي وتكون أمم))[٥١].

ويرى ابن عطية انها جاءت على وجه الابتداء لانه اعتمد على المعنى الذي تحمله الاية إذ إن أمر هؤلاء القوم مقطوع من الأول، فهم في كل الاحوال كفار وإلى يوم القيامة[٥٢] .

وقد ذكر الزمخشري وجه الرفع، قال: ((وقوله وَأُمَمٌ رفع بالابتداء. وسَنُمَتِّعُهُمْ صفة، والخبر محذوف تقديره: وممن معك أمم سنمتعهم، وإنما حذف لأنّ قوله مِمَّنْ مَعَكَ يدل عليه))[٥٣]. وقال ابن عطية: ((وَأُمَمٌ على وجه الابتداء إذ كان أمرهم مقطوعا من الأمر الأول))[٥٤].

ووجَّه العكبري وجه الرفع في (أمم) على انها معطوفة على الضمير المستتر في الفعل (اهبط)، قال: (((وَأُمَمٌ): مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي اهْبِطْ؛ تَقْدِيرُهُ: اهْبِطْ أَنْتَ وَأُمَمٌ، وَكَانَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا مُغْنِيًا عَنِ التَّوْكِيدِ(سَنُمَتِّعُهُمْ): نَعْتٌ لِأُمَمٍ))[٥٥].

وذهب القرطبي(ت٦٧١هـ) إلى أن (امم) هنا مرفوعة على تقدير: وتكون أمم، وهو رأي النحاس الذي اوردناه سابقا، ونقل وجه النصب الذي أجازه الفراء في غير القرآن، قال: ((**وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ**" **ارْتَفَعَ وَ" أُمَمٍ" عَلَى مَعْنَى وَتَكُونُ أُمَمٌ. قَالَ الْأَخْفَشُ سَعِيدٌ كَمَا تَقُولُ: كَلَّمْتُ زَيْدًا وَعَمْرٌو جَالِسٌ. وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ فِي غَيْرِ الْقِرَاءَةِ وَأُمَمًا، وَتَقْدِيرُهُ: وَنُمَتِّعُ أمما**))[٥٦].

وقال النسفي(ت٧١٠هـ): (((وَأُمَمٌ) رفع بالابتداء (سَنُمَتِّعُهُمْ) في الدنيا بالسعة في الرزق والحفض في العيش صفة والخبر محذوف تقديره وممن معك امم سنمتعهم إنما حذف لأن ممن معك يدل عليه))[٥٧].

ونقل ابو حيان التوجيهات المختلفة من النحويين والمفسرين، ورد على بعضها، قال: ((قَالَ **الزَّمَخْشَرِيُّ**: وسنمتعهم صِفَةً، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ وَمِمَّنْ مَعَكَ أُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ، وَإِنَّمَا حُذِفَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ممن معك، يدل عليه...انْتَهَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أُمَمٌ مُبْتَدَأً، وَمَحْذُوفُ الصِّفَةِ وَهِيَ الْمُسَوِّغَةُ لِجَوَازِ الِابْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأُمَمٌ مِنْهُمْ أَيْ مِمَّنْ مَعَكَ، أَيْ نَاشِئَةٌ مِمَّنْ معك، وسنمتعهم هُوَ الْخَبَرُ ... وَقَالَ **الْقُرْطُبِيُّ**: ارْتَفَعَتْ وَأُمَمٌ عَلَى مَعْنَى: وَيَكُونُ أُمَمٌ انْتَهَى. فَإِنْ كَانَ أَرَادَ تَفْسِيرَ مَعْنًى فَحَسَنٌ، وَإِنْ أَرَادَ الْإِعْرَابَ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ إِضْمَارِ يَكُونُ، وَقَالَ **الْأَخْفَشُ**: هَذَا كَمَا تَقُولُ: كَلَّمْتُ زَيْدًا وَعَمْرٌو جَالِسٌ انتهى. فَاحْتُمِلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْجُمَلِ، وَاحْتُمِلَ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ، وَتَكُونُ حَالًا مُقَدَّرَةً لِأَنَّهُ وَقْتَ الْأَمْرِ بِالْهُبُوطِ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْأُمَمُ مَوْجُودَةً. وَقَالَ **أَبُو الْبَقَاءِ**: وَأُمَمٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي اهْبِطْ تَقْدِيرُهُ: اهْبِطْ أَنْتَ وَأُمَمٌ، وَكَانَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا مُغْنِيًا عَنِ التَّأْكِيدِ، وسنمتعهم نعت لأمم انْتَهَى. وَهَذَا التَّقْدِيرُ وَالْمَعْنَى لَا يَصْلُحَانِ، لِأَنَّ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ نُوحٍ فِي السَّفِينَةِ إِنَّمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ))[٥٨]. وجعلها ابو السعود خبرا لمبتدأ محذوف، قال: (((وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ) أي ومنهم على أنه خبرٌ حُذف لدلالةِ ما سبق عليه))[٥٩].

وذكر الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) وجه الرفع وتوجيهات النحويين له، ووجه النصب المنقول عن الفراء، قال: ((وَارْتِفَاعُ أُمَمٌ فِي قَوْلِهِ: وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ: أَيْ: وَمِنْهُمْ أُمَمٌ وَقِيلَ: عَلَى تَقْدِيرِ: وَيَكُونُ أُمَمٌ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: هُوَ كَمَا تَقُولُ: كَلَّمْتُ زَيْدًا وَعَمْرٌو جَالِسٌ، وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ فِي غَيْرِ الْقِرَاءَةِ: وَأُمَمًا سَنُمَتِّعُهُمْ: أَيْ وَنُمَتِّعُ أُمَمًا)) [٦٠].

الترجيح:

يتبن لنا مما سبق أن الهمذاني اعتمد في ترجيحه على المعنى الذي يتسق مع القراءة المصحف، ولم يرجح ما أجازه الفراء في غير قراءة القرآن الكريم، مما تجيزه العربية، وهو ما يكاد أكثر المفسرين يرددونه، على اختلاف التوجيه بين أن تكون مبتدأ مرفوعا، أو فاعلا لكان التامة، أو خبرا لمبتدأ محذوف.

المسألة الرابعة: توجيه لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾

أورد المنتجب الهمذاني في إعراب لفظ الجلالة (الله) من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[آل عمران: ١٣٥] وجهين إعرابيين هما:

الأول: انه بدل من الضمير المستتر في الفعل: (يَغْفِرُ).

الثاني: انه فاعل مرفوع بفعله: (يَغْفِرُ)، على ان الاستفهام محمول على المعنى؛ فهو بمعنى النفي، والتقدير: أيُّ أحد يغفر الذنوب أي: ما يغفرها إلا الله. قال: (((إِلَّا اللَّهُ) بدل من المستكن في (يَغْفِرُ). وقيل: (إِلَّا اللَّهُ) رفع بفعله وهو (يَغْفِرُ) محمول على المعنى، كأنه قيل: أيُّ أحد يغفر الذنوب؟ أي: ما يغفرها إلا الله)) [٦١]. ثم عقَّب المنتجب على هذين الوجهين بترجيح الوجه الأول، وهو أن لفظ الجلالة: (الله) بدل من الضمير المستتر في الفعل: (يغفر)، قال: ((**والوجهُ هو الأول**))[٦٢].

دراسة المسألة:

يبدو أن الفراء قد سبق أن أشار إلى هذين الوجهين في الآية الكريمة، ولو معنًى وليس باللفظ نفسه والعبارة نفسها، قال: ((يقال ما قبل (إلا) معرفة، وإنما يرفع ما بعد (إلا) بإتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد كقولك: ما عندي أحد إلا أبوك، فإن معنى قوله: وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ما يغفر الذنوب أحد إلا اللَّه، فجعل على المعنى. وهو فِي القرآن فِي غير موضع))[٦٣]. فالفراء هنا لا يميل إلى انها تابع لما قبل (إلّا)، لأنه يرى أن ما قبل (إلّا) معرفة، وأن ما بعد (إلّا) يتبع ما قبله إذا كان نكرة، لذا ذهب إلى حَمْله على أنَّه محمول على المعنى.

وقد نقل الطبري(ت٣١٠هـ) كلام الفراء في توجيه لفظ الجلالة هنا، قال: ((وأما قوله: (ومن يغفر الذنوب إلا الله)، فإن اسم (الله) مرفوع ولا جحد قبله، وإنما يرفع ما بعد "إلا" بإتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد، كقول القائل: (ما في الدار أحد إلا أخوك). فأما إذا قيل: (قام القوم إلا أباك)، فإن وجه الكلام في (الأب) النصب. و(مَنْ) بصلته في قوله: (ومن يغفر الذنوب إلا

الله)، معرفة. فإن ذلك إنما جاء رفعًا، لأن معنى الكلام: وهل يغفر الذنوب أحدٌ = أو: ما يغفر الذنوب أحدٌ إلا الله. فرفع ما بعد (إلا) من اسم الله، على تأويل الكلام لا على لفظه))[٦٤].

وذهب الزجاج إلى ان لفظ الجلالة (مرفوع بالحمل على المعنى، ولم يذكر وجها اخر، قال: ((الرفع محمول على المعنى، والمعنى وأي أحدٍ يغْفِرُ الذنُوبَ؛ ما يغفرها إلا اللَّه))[٦٥].

واكتفى النحاس بتفسير المعنى بما يوحي أن الاعراب هو على الحمل على المعنى، قال: ((وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ أي ليس أحد يغفر المعصية ولا يزيل عقوبتها إلّا الله جلّ وعزّ))[٦٦]. ومثل ذلك ما نجده عند الثعلبي، قال: ((وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ أي وهل يغفر الذنوب إلّا الله وما يغفر الذنوب إلّا الله فلذلك رفع))[٦٧].

ونقل الواحدي كلام الفراء في توجيه الآية بأن لفظ الجلالة (الله) محمول على المعنى، قال: ((وقوله تعالى: (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ) قال الفَرَّاءُ: هذا محمولٌ على المعنى؛ تأويله: ما يَغْفِرُ الذنوبَ أحَدٌ إلّا اللهُ؛ فلذلك رفعت ما بعد (إلّا)))[٦٨].

وذهب ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) إلى ان الاستفهام في الآية خارج إلى النفي، قال: ((أنه قيل: ليس يغفر الذنوب إلاّ الله، وجاز هذا لما بين الاستفهام والنفي من المضارعة، بإخراجهما الكلام إلى غير الإيجاب))[٦٩].

وذكر ابن عطية أن لفظ الجلالة جاء مرفوعا لأن الاستفهام محمول على النفي، قال: ((وجاء اسم اللَّهَ مرفوعا بعد الاستثناء والكلام موجب، حملا على المعنى، إذ هو بمعنى وما يغفر الذنوب إلا الله)) [٧٠]. وذهب الباقولي إلى أن لفظ الجلالة (الله) بدل من الضمير المستتر في الفعل (يغفر)، اذ قال: ((ومنه قوله: (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ)، ف (من) مبتدأ استفهام بمعنى النفي، وفي (يغفر) ضمير يعود إلى «من» وقوله «إلا الله» رفع بدل من الضمير في «يغفر» وكأنه قال: ما أحد يغفر الذنوب إلا الله))[٧١]. وهذا ما ذهب اليه أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) إذ قال: ((من، استفهام ومعناه النفي. ومن، مبتدأ، ويغفر، خبره، وفيه ضمير يعود إلى من. و(إلا اللّه): بدل من الضمير في يغفر وتقديره: ما يغفر الذنوب إلّا اللّه))[٧٢].

وعند الرجوع إلى العكبري نجد ان المنتجب الهمذاني قد نقل كلامه، قال العكبري: (((وَمَنْ): مُبْتَدَأٌ، وَ (يَغْفِرُ): خَبَرُهُ. (إِلَّا اللَّهُ): فَاعِلُ يَغْفِرُ، أَوْ بَدَلٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِيهِ، وَهُوَ الْوَجْهُ، لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ اللَّهَ فَاعِلًا احْتَجْتَ إِلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ؛ أَيْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ لَهُ غَيْرُ اللَّهِ))[٧٣].

وذكر البيضاوي(ت٦٨٥هـ) أن الاستفهام هنا بمعنى النفي، قال: ((وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ استفهام بمعنى النفي معترض بين المعطوفين))[٧٤].

ونقل النسفي كلام ابي البركات الانباري في توجيه الآية، قال: (((من) مبتدأ و(يغفر) خبره، وفيه ضمير يعود إلى (من) و(إلا الله) بدل من الضمير في (يغفر) والتقدير: ولا أحد يغفر الذنوب إلا الله))[٧٥].

وذهب السمين الحلبي إلى أن لفظ الجلالة بدل من الضمير المستتر في الفعل (يغفر)، وقد وصف ما ذهب اليه العكبري من أن لفظ الجلالة فاعل للفعل (يغفر) قريب من الغلط، قال: ((وهذا الذي قاله أعني جَعْلَه الجلالَةَ فاعلاً يَقْرُب من الغلط؛ فإنَّ الاستفهامَ هنا لا يُراد به حقيقتُه، إنما يُرادُ النفيُ، والوجهُ ما تقدَّم من كونِ الجلالةِ بدلاً من ذلك الضميرِ المستترِ العائدِ على (مَنْ) الاستفهامية))[٧٦]. والغريب ان العكبري أورد الوجهين، ورجح الوجه الثاني نفسه الذي رجحه السمين الحلبي لاحقا، ومن ثم فمن الغريب أنه يعترض عليه ويصفه بالغلط على الرغم من أن العكبري رجح الوجه الثاني نفسه وهو وجه البدلية. وتابع ابن عادل الدمشقي السمين الحلبي اذ اورد الوجهين وجعل وجه البدلية هو المختار، قال: ((والمختار – هنا – الرفع على البدل، لكَوْن الكلام غيرَ إيجاب))[٧٧].

وقرر الشيخ الطاهر بن عاشور(ت١٣٩٣هـ) أن الاستفهام يراد منه النفي بقرينة الاستثناء، قال: **((وَالِاسْتِفْهَامُ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَى النَّفْيِ، بِقَرِينَةِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْهُ))**[٧٨].

وأعرب الشيخ الكرباسي(ت١٢٩٢هـ) لفظ الجلالة على أنه بدل من الضمير المستتر في الفعل (يغفر)، قال: (((إِلَّا اللهُ) إلّا حرف استثناء ملغى، الله: لفظ الجلالة بدل من الضمير المستتر في يغفر أي من الفاعل المستتر))[٧٩].

الترجيح:

يظهر مما سبق أن المنتجب الهمذاني سار، في توجيهه، على منهج مَن سبقه مِن النحاة، ولا سيَّما العكبري، وهو متابع للبصريين فيما ذهب إليه من توجيه. وتميل الباحثة إلى ان لفظ الجلالة في الآية الكريمة بدل من الضمير المستتر في الفعل (يغفر)، وذلك طردا لإعراب هذا التركيب على أشباهه من التراكيب مما عالجه النحويون في باب الاستثناء[٨٠].

المسألة الخامسة: حذف المخصوص بالمدح في قوله: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾

ذكر المنتجب الهمذاني في توجيه (نِعْمَ الْعَبْد) من قوله تعالى: ﴿**وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**﴾ [ص: ٣٠] أنَّ المخصوص بالمدح محذوف، وهو يحتمل أن يكون سليمان أو داود عليهما السلام، ورجح الأول وهو أن يكون المخصوص بالمدح النبيَّ سليمان عليه السلام، لكونه أقرب وعليه الأكثر، قال: ((قوله عز وجل: (نِعْمَ الْعَبْدُ) المخصوص بالمدح محذوف، وهو سليمان أو داود عليه السلام، **والأول أمتن لكونه أقرب وعليه الأكثر**، ولأن قوله: (إِذْ عُرِضَ)

ظرف لقوله: (أَوَّابٌ) أو لقوله: (نِعْمَ) والذي عرض عليه الخيل سليمان عليه السلام))[٨١]. كما انه استدل على ما ذهب إليه بأن الذي عُرِضَت عليه الخيل هو النبي سليمان عليه السلام، وذلك في قوله تعالى: ﴿**إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ**﴾ [ص: ٣١]

دراسة المسألة:

فسَّر الطبريُّ المقصود بالعبد بأنه النبي سليمان عليه السلام، قال: ((يقول: نعم العبد **سليمان** (إِنَّهُ أَوَّابٌ) يقول: إنه رجاع إلى طاعة الله توّاب إليه مما يكرهه منه))[٨٢]. وهو ما ذكره الزجاج ايضا، قال: ((المعنى: نعم العبدُ **سُلَيْمَانُ** إنَّه أوَّابٌ كَثِير الرجوعِ))[٨٣]. وقال الواحدي: ((مدح سليمان بقوله: {نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ} [ص: ٣٠] راجع عما يكره الله إلى ما يحب))[٨٤].

وأورد أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) الوجهين، قال: ((المقصود بالمدح محذوف، وفى تقديره وجهان: أحدهما: أن يكون التقدير، نعم العبد سليمان. والثاني: أن يكون التقدير، نعم العبد داود، وهو إلى سليمان أقرب))[٨٥]. وقد رجح أن يكون المخصوص هو النبي سليمان أيضا.

وقد عالج الرازي(ت٦٠٦هـ) هذا الاحتمال في تحديد المخصوص، قال: ((**نَقُولُ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ فِي نِعْمَ الْعَبْدُ مَحْذُوفٌ، فَقِيلَ هُوَ سُلَيْمَانُ، وَقِيلَ دَاوُدُ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْمَذْكُورَيْنِ، وَلِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَهُ إِنَّهُ أَوَّابٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ دَاوُدَ، لِأَنَّ وَصْفَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ حَيْثُ قَالَ: وَاذْكُرْ عَبْدَنا داوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ [ص: ١٧] فلو قلنا لفظ الأواب هاهنا أَيْضًا صِفَةُ دَاوُدَ لَزِمَ التَّكْرَارُ، وَلَوْ قُلْنَا إِنَّهُ صِفَةٌ لِسُلَيْمَانَ لَزِمَ كَوْنُ الِابْنِ شَبِيهًا لِأَبِيهِ فِي صِفَاتِ الْكَمَالِ فِي الْفَضِيلَةِ، فَكَانَ هذا أولى**))[٨٦].

وذكر هذا الاحتمال العكبري أيضا، قال: (((نِعْمَ الْعَبْدُ) أَيْ سُلَيْمَانُ، وَقِيلَ: دَاوُدُ، فَحُذِفَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ))[٨٧].

في حين فسر البيضاوي المخصوص بانه النبي سليمان، قال: ((وَوَهَبْنا لِداوُدَ سُلَيْمانَ نِعْمَ الْعَبْدُ أي نعم العبد سليمان إذ ما بعده تعليل للمدح وهو من حاله))[٨٨]. ورفض النسفي ان يكون المخصوص بالمدح هنا هو النبي داود، قال: ((﴿ووهبنا لداود سليمان نِعْمَ العبد﴾، أي: سليمان، وقيل: داود، **وليس بالوجه**))[٨٩].

وذهب ابن كثير(ت٧٧٤هـ) إلى أن الآية ثناء على سليمان، قال: ((وَقَوْلُهُ: (نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) ثَنَاءٌ عَلَى سُلَيْمَانَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ))[٩٠].

وذكر السمين الحلبي الاحتمالين، ورجح أن المخصوص هو النبي سليمان، قال: ((قوله: (نِعْمَ العبد): مخصوصُها محذوفٌ أي: نِعْمَ العبدُ سليمانُ. وقيل: داودُ. والأولُ أظهرُ لأنه هو المَسُوْقُ للحديثِ عنه))[٩١].

ورجح ابن عادل الدمشقي(ت٧٧٥هـ) ان المخصوص هو سليمان عليه السلام، قال: (((قوله: (وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ العبد) المخصوص بالمدح محذوف أي نعم العبد سليمانُ، وقيل: داود؛ لأنه وصفه بهذا المعنى وقد تقدم حيث قال: (ذَا الأيد إِنَّهُ أَوَّابٌ) [ص: ١٧] والأول أظهر لأنه هو المسوق للحديث عنه))[٩٢]. وذهب عرفة(ت٨٠٣هـ) إلى ان المخصوص هو سليمان لان الضمير يعود على اقرب مذكور قبله، قال: ((إنما أخر سليمان ليعود الضمير عليه، في قوله (نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)، والضمير إنما يعود على أقرب مذكور))[٩٣].

ورجّح الشوكاني ان المخصوص هو النبي سليمان، قال: ((وَالْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ مَحْذُوفٌ، أَيْ: نِعْمَ الْعَبْدُ سُلَيْمَانُ، وَقِيلَ: إنَّ الْمَدْحَ هُنَا بِقَوْلِهِ: نِعْمَ الْعَبْدُ هُوَ لِدَاوُدَ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى))[٩٤].

واستدل الالوسي بأكثر من دليل لفظي وسياقي على ان المخصوص هنا هو النبي سليمان، قال: ((والمخصوص بالمدح محذوف أي نعم العبد هو أي سليمان كما ينبئ عنه تأخيره عن داود مع كونه مفعولا صريحا لوهبنا ولأن قوله تعالى: إِنَّهُ أَوَّابٌ أي رجاع إلى الله تعالى بالتوبة كما يشعر به السياق أو إلى التسبيح مرجع له أو إلى مرضاته عزّ وجلّ تعليل للمدح وهو من حاله لما أن الضمير المجرور في قوله سبحانه: إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ يعود إليه عليه السلام قطعا))[٩٥].

الترجيح:

ترى الباحثة أن ما ذهب إليه المنتجب الهمذاني من ترجيح الوجه الأول، وهو أن المخصوص بالمدح هو النبي سليمان عليه السلام، هو الوجه الأقوى، لأن سياق الآية اللاحقة يدل عليه من جهة، ولأن الضمير في (انه) يعود على أقرب مذكور، وهو سليمان عليه السلام، من جهة اخرى، ولأن كلَّ مَن اطلعنا على آرائهم رجَّحوا هذا الوجه، وإنْ ذَكَرُوا أنَّ الآيةَ الكريمةَ تَحتملُ الوجهَ الآخر احتمالا.

المسألة السادسة: الخبر للأول أم للثاني في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾

وقف المنتجب الهمذاني على إعراب (أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) في قوله تعالى: ﴿ ويَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٦٢]، واحتمل أنْ يكون خبرًا على وجهين:

الأول: أن يكون خبرًا لـ(رسوله)، فقال: ((و (أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) الجملة في موضع رفع بحق الخبر عن الرسول، وخبر اسم الله محذوف دل عليه خبر الرسول، والتقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، ثم حذف أحد الخبرين وهو الأول لدلالة الثاني عليه))[٩٦].

والثاني: أن يكون خبرا للفظ الجلالة (الله)، فقال: ((ولك أن تجعل (أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) خبرًا عن اسم (الله)، وتحذف خبر الرسول، أي: والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك))[٩٧].

ثم ألحقَ هذين الوجهين الإعرابيين بترجيح الوجه الأول، قال: (والأول أمتن)[٩٨].

دراسة المسألة:

ذهب المفسرون إلى أنّ المراد من قوله تعالى: (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) أن رضا الله داخل في رضا الرسول وأن شخصهما ذاته[٩٩]. وذهب إلى ذلك كثير من المفسرين، منهم: الزمخشري (ت٥٣٨هـ) والرازي والبيضاوي(ت٦٨٥هـ) والنسفي(ت٧١٠هـ)[١٠٠]. ولم يقل تعالى: (يرضوهما)؛ لأنَّ في المعنى ما يدل على ذلك، فوقع حذفٌ في الكلام من باب التخفيف[١٠١].

وعند العودة إلى كتب التفسير والإعراب وجدتُ أن في هذه المسألة خلافًا بين النحويين، وهو خلاف ناتج من طبيعة الاستعمال، وما يتبعه من توجيه نحويٍّ، ففي اللغة العربية إذا تقدَّم اسم معطوف بالواو ومعطوف عليه، وتأخر عنهما خبرٌ أو غيرُه فيجب أن يطابق هذا الخبرُ الاسمين المتعاطفين في عود الضمير فيقال: زيد وعمرو منطلقان، ومررت بزيد وعمرو وأكرمتهما، وفي حال مجيء الخبر مفردا ولم يطابق الاسمين المعطوفين، يكون هنا اشكال يؤدي إلى احتمال عود الضمير من جهة وإلى أن يحتمل الخبر أن يكون خبرا للأول أو يكون خبرا للثاني[١٠٢].

ويمكن ان نبين اختلاف النحويين في هذه المسألة على النحو الآتي:

الرأي الأول: ان المذكور هو خبر للأول، ونُسِب هذا التوجيه إلى سيبويه (ت١٨٠هـ) والمازني (ت٢٤٧هـ) والمبرد(ت٢٨٥هـ)، إذ ذهبوا ((إلى أن المذكور خبر للأول، ويدخل الثاني في معناه، ولا يحتاج إلى إضمار، لأن العطف إذ ذاك من عطف المفردات))[١٠٣]. ومعنى هذا في الآية الكريمة أن (أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) في موضع رفع خبر عن (الله)، وقد أغنى عن ذكر خبرٍ لـ (رسوله) لأنه داخل في معناه. فيكون التقدير ((عند سيبويه: أنَ الخبر الأول محذوف لدلالة الثاني عليه، كأنّه قال: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، ثم حذف))[١٠٤].

وذهب مكي بن أبي طالب القيسي إلى ما ذهب اليه سيبويه، وجعله الوجه المختار، قال: **((قَوْل سِيبَوَيْهِ هُوَ الْمُخْتَار فِي الْآيَة وَالله مُبْتَدأ وَأَن يرضوه بدل وأحق الْخَبَر وان شِئْت كَانَ الله مُبْتَدأ وان يرضوه مُبْتَدأ ثَان وأحق خَبره وَالْجُمْلَة خبر الأول))**[١٠٥].

وتنقل بعض المصادر أن المبرد يوجه هذه الآية على أنه من التقديم والتأخير، ولكنه توجيه يصب في توجيه سيبويه نفسه، قال: الجشعمي (ت٤٧٩هـ): ((وقال أبو العباس: هو على التقديم والتأخير، كأنه قال: والله أحق أن يرضوه ورسوله))[١٠٦]. فيكون الفرق بين التوجيهين في عود الضمير وفي اعراب (أن يرضوه) قال ابو البركات الانباري: ((فالهاء على قول المبرد تعود إلى اللّه تعالى. واللّه، مبتدأ. وأن يرضوه، بدل منه. وأحق، خبر المبتدأ. ويجوز أن يكون: اللّه، مبتدأ. وأن يرضوه، مبتدأ ثان. وأحق، خبره. والمبتدأ الثاني وخبره، خبر عن المبتدأ الأول))[١٠٧].

قال الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ): ((**وَإِنَّمَا أَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: أَنْ يُرْضُوهُ مَعَ أَنَّ الْمُعَادَ اثْنَانِ لِأَنَّهُ أُرِيدَ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى أَوَّلِ الِاسْمَيْنِ، وَاعْتِبَارُ الْعَطْفِ مِنْ عَطْفِ الْجُمَلِ بِتَقْدِيرِ: وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ وَرَسُولُهُ كَذَلِكَ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ جُمْلَتَيْنِ ثَانِيَتُهُمَا كَالِاحْتِرَاسِ وَحَذْفُ الْخَبَرِ إِيجَازٌ.... وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ فِي يُرْضُوهُ عَائِدٌ إِلَى اسْمِ الْجَلَالَةِ، لِأَنَّهُ الْأَهَمُّ فِي الْخَبَرِ**)) [١٠٨].

الرأي الثاني: أن الخبر للثاني وحُذِف من الأول اجتزاءً واكتفاءً بالثاني، وهو ما ذهب إليه ابن السراج (ت٣١٦هـ)، حيث قال: ((وتقول: زيدٌ وعمرو قاما ويجوز: زيد وعمرو قامَ فحذف "قامَ" من الأول اجتزاءً بالثاني))[١٠٩]. ومعنى هذا أن الخبر في الآية الكريمة هو لـ(رسوله)، وحُذِف خبرُ لفظ الجلالة (الله) اجتزاءً بخبر (رسوله)، فخبر لفظ الجلالة (الله) محذوف يدل عليه خبر (رسوله)، والتقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، ثم حُذِف خبرُ الأول، وإليه ذهب ابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، إذ قال: ((ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، نحو قوله تعالى: (وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) كان الوجه أن يقول: يرضوهما، فأفرد بتقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، فحذف الأوّل لدلالة الثاني عليه))[١١٠].

ويفهم من كلام الفراء (ت٢٠٧هـ) أنه يجعل الخبر للثاني، قال: ((وقوله: (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ): إن شئت جعلته من ذَلِكَ: مما اكتُفِي ببعضه من بعض، وإن شئت **جعلت الله** تبارك وتعالى فِي هَذَا الموضع **ذُكِر لتعظيمه**، **والمعنى للرسول** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)) [١١١].

وقد نقل النحاسُ (ت ٣٣٨هـ) الخلافَ في توجيه الآية الكريمة بناءً على هذا الخلاف النحوي، قال: ((والله ورسوله أحق أن يُرْضُوهُ: ابتداء وخبر، فيذهب سيبويه أن التقدير والله أحق أن يرضوه ورسوله أحقّ أن يرضوه ثم حذف، وقال محمد بن يزيد ليس في الكلام حذف. والتقدير والله أحق أن يرضوه ورسوله على التقديم والتأخير))[١١٢]. ثم رجح رأي سيبويه، قال: ((وقول سيبويه أولاها))[١١٣].

وممن ذهب إلى هذا المذهب السخاوي (ت٦٤٣هـ)، إذ قال: ((تقديره: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، فحذف خبر المبتدأ الأول استغناء عنه بخبر الثاني))[١١٤].

وإليه ذهب الرضي الاسترابادي (ت٦٨٦هـ)، إذ قال: ((وقوله تعالى: (والله ورسوله أحق أن يرضوه)، أي يرضوا أحدهما، لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر، ويجوز: زيد وعمرو قام، على حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثاني))[١١٥]. وتابعهم ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، قال: ((التقدير والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه –فحذف الأول لدلالة الثاني عليه)) [١١٦].

وممن وقف على الخلاف في هذا التركيب أيضا: القرطبي والطيبي (ت٧٤٣هـ) وابن عقيل(ت٧٦٩هـ) وأبو السعود(ت٩٨٢هـ) والشوكاني(ت١٢٥٠هـ) والصبان(١٢٠٦هـ)[١١٧].

الترجيح :

تميل الباحثة إلى ما ذهب إليه المنتجب الهمذاني في ترجيحه، إذ ترى أنه كان يعوِّل على رأي سيبويه حيث نحا منحاه في ترجيحه، وعليه أغلب علماء العربية، وتبقى المسألة احتمالية تقبل التقديرين المذكورين، غير أن الصنعة النحوية فرضت على النحويين أن يقدروا خبرًا لأحد المذكورين.

المسألة السابعة: فاعل (هيهات) في قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾

ذكر المنتجب الهمذاني في فاعل اسم الفعل (هيهات) في قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦] وجهين: **أحدهما:** أنه مضمر تقديره: بَعُدَ إخراجكم لما توعدون. **والثاني:** انه مذكور وهو: (ما توعدون) لأنه هو المستبعد، قال المنتجب: ((وفي فاعله هنا وجهان:

أحدهما: وهو **الجيد**: أنه مضمر تقديره: بَعُدَ إخراجكم لما توعدون أو التصديق لما توعدون أو نحوه مما يدل عليه (مُخْرَجُونَ)، واللام للبيان كالتي في (لك) في قوله: (هَيْتَ لَكَ).

والثاني: (ما توعدون) لأنه هو المستبعد، وإذا كان كذلك فحقه أن يرتفع به .... واللام على هذا مزيدة، أي: بَعُدَ ما توعدون من البعث))[١١٨].

وقد رجح المنتجب الهمذاني هنا الوجه الأول بوصفه بأنه الوجه الجيد، وهو ان يكون الفاعل مضمرا، تقديره: بَعُدَ إخراجكم لما توعدون أو التصديق لما توعدون أو نحوه.

دراسة المسألة:

وقف الفراء على هذا التركيب، ورأى أن اللام فيه يمكن الاستغناء عنها، وكأنَّه يرى أن (ما) هي فاعل (هيهات)، قال: ((وقوله: ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**﴾ لو لَمْ تكن فِي (ما) اللام كَانَ صوابًا. ودخول اللام عربي. ومثله فِي الكلام هَيْهَات لك، وهيهات أنت مِنّا، وهيهات لأرضك... فمن لَمْ يدخل اللام رَفع الاسم. ومعنى هيهات بعيد كأنه قال: بعيد (لِما تُوعَدُونَ) ... ومن أدخل اللام قَالَ: هيهات أداة ليست بِمأخوذة من فعل بمنزلة بعيد وقريب، فأدخلت لَهَا اللام كما يقال: هَلُمّ لك إذ لَمْ تكن مأخوذة من فعل))[١١٩].

ويبدو أن الطبري نقل كلام الفراء، وحاول أن يعلل سبب دخول اللام بعدها، قال: ((والعرب تُدخل اللام مع هيهات في الاسم الذي يصحبها وتنزعها منه، تقول: هيهات لك هيهات، وهيهاتَ ما تبتغي هيهات؛ وإذا أسقطت اللام رفعت الاسم بمعنى هيهات، كأنه قال: بعيد ما ينبغي لك، ...، وإنما أدخلت اللام مع هيهات في الاسم، لأنهم قالوا: هيهات أداة غير مأخوذة من فعل، فأدخلوا معها في الاسم اللام، كما أدخلوها مع هلمّ لك، إذ لم تكن مأخوذة من فعل، فإذا قالوا:

أقبل، لم يقولوا لك، لاحتمال الفعل ضمير الاسم))[١٢٠]. فقد حاول هنا أن يفسر دخول اللام على فاعلها بأنها غير مأخوذة من فعل، ويمكن ان نفهم من كلامه في التقدير الأول أن (هيهات) فعل، وفي تقديره الثاني أن (هيهات) اسم لذلك دخلت اللام على ما بعدها.

وقال الزجَّاج في تعليل دخول اللام على ما بعدها، من حيث المعنى من غير أن يحدد الإعراب، قال: ((ويقال هيهات ما قلتَ وهيهات لما قُلْتَ، فمن قال هيهات ما قلت فمعناه البعد ما قلت، ومن قال: هيهات لما قلت فمعناهُ البعد لقولك))[١٢١]. وفي هذا متابعة لكلام الفراء والطبري. وهو ما نقله النحاس إذ يقول: ((ويقال: هيهات لما قلت، وهيهات ما قلت أي البعد لما قلت، والبعيد ما قلت))[١٢٢].

وردَّد الثعلبيُّ(ت٤٢٧هـ) كلام الفراء من أن اللام دخلت على ما بعدها لأنها غير مشتقة من فعل، قال: ((وإنّما أدخلت اللام مع هيهات في الاسم لأنها أداة غير مشتقّة من فعل فأدخلوا معها في الاسم اللام كما أدخلوها مع هلمّ لك))[١٢٣].

وذهب أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ) إلى أن الفاعل في هذه الآية الكريمة محذوف، قال: ((فأما قوله تعالى: (هيهات هيهات لما توعدون) فليس من هذا، ولكن الفاعل مضمر في كل واحد منهما، لتقدم الذكر، فالفاعل هو البعث، أو الحشر، أو النشر، وما أشبه ذلك مما يدل على البعث))[١٢٤].

وما ذكره السابقون من تعليل لدخول اللام بكونها غير مشتقة يحتج به آخرون علةً لبنائها، قال مكي بن أبي طالب القيسي: ((وبنيت لأنها لم تشتق من فعل فأشبهت الحروف واختير لها الفتح للألف التي قبلها))[١٢٥].

وقد وقف الزمخشري على اللام وقفة واضحة وسأل عن توجيهها، قال: ((فإن قلت: (ما توعدون) هو المستبعد، ومن حقه أن يرتفع بهيهات، ... فما هذه اللام؟، قلتُ: قالَ الزجاج في تفسيره: البعد لما توعدون، أو بعد لما توعدون فيمن نوّن، فنزله منزلة المصدر. وفيه وجه آخر: وهو أن يكون اللام لبيان المستبعد ما هو بعد التصويت بكلمة الاستبعاد، كما جاءت اللام في هَيْتَ لَكَ لبيان المهيت به))[١٢٦]. ويتضح أن الزمخشري لم يقتنع بما نقله تماما من كلام الزجاج ولذلك اقترح توجيها آخرَ له، وهو أن اللام جاءت لبيان المستبعد.

وقد بين ابن عطية انها تستعمل استعمالين، الاول ان يليها الفاعل دون لام، والاخر ان يكون الفاعل معها محذوفا، قال: ((وقوله هَيْهاتَ هَيْهاتَ استبعاد، وهذه كلمة لها معنى الفعل، التقدير بعد كذا، فطورا تلي الفاعل دون لام تقول هيهات مجيء زيد أي بعد ذلك، ...، وأحيانا يكون الفاعل محذوفا وذلك عند اللام كهذه الآية، التقدير بعد الوجود لما توعدون))[١٢٧].

وذهب الباقولي إلى أن الفاعل معها محذوف، ولا يجوز أن تقدر بالاسم، وانما يجب أن تقدر بالفعل (بعُد)، قال: ((وهو اسم لـ «بعد». والفاعل مضمر فيه، والتقدير: هيهات إخراجكم لأنه تقدم أنكم تخرجون. ولا يصح قول من قال: إن التقدير: البعد لما توعدون، أو البعيد لما توعدون، لأن هذا التقدير لا يوجب لها البناء على الفتح، وإنما يوجب بناءه كونه في موضع (بعد)، كسرعان، في موضع سرع، وقد ذكرته في (المختلف)))[١٢٨].

وقد تناول العكبري الخلاف في فاعل هيهات في الآية الكريمة، قال: ((قَوْلُهُ تَعَالَى: (هَيْهَاتَ): هُوَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ، وَهُوَ خَبَرٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَ بَعُدَ. وَفِي فَاعِلِهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا: هُوَ مُضْمَرٌ، تَقْدِيرُهُ: بَعُدَ التَّصْدِيقُ لِمَا تُوعَدُونَ، أَوِ الصِّحَّةُ، أَوِ الْوُقُوعُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَالثَّانِي: فَاعِلُهُ (مَا)، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ ؛ أَيْ بَعُدَ مَا تُوعَدُونَ مِنَ الْبَعْثِ))[١٢٩]. ويبدو أن المنتجب الهمذاني قد اطلع على كلام العكبري هذا، فنقل كلامه فيها.

وتابع ابنُ يعيش(ت٦٤٣هـ) العكبريَّ في توجيه الآية وما تحتمله من توجيه، قال: ((فأمّا قوله تعالى: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)، فَقيل: اللامُ زائدة، و"مَا" الفاعلةُ، والتقدير: هيهات هيهات ما توعدون. وقيل: الفاعلُ محذوف، والتقدير: بعُد الصدْقُ لِما توعدون، فاللامُ على بابها؛ لأنّه لم تُؤلَف زيادةُ اللام في نحوِ هذا. وإنّما تُزاد لتمكينِ معنى الإضافة))[١٣٠].

في حين نقل البيضاويُّ كلام الزمخشري في توجيه هذا التركيب، قال: ((هَيْهاتَ هَيْهاتَ بعد التصديق أو الصحة. لِما تُوعَدُونَ أو بعد ما توعدون، واللام للبيان كما في هَيْتَ لَكَ))[١٣١].

وذهب النسفي إلى أن الفاعل هنا مضمر، قال عن هيهات: ((هو اسم للفعل واقع موقع (بعد)، فاعلها مضمر أي بعد ما توعدون من البعث))[١٣٢].

وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أن تركيب الآية الكريمة يوجب أن يكون الفاعل مضمرا، قال: **((وَهُنَا جَاءَ التَّرْكِيبُ هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ لَمْ يَظْهَرِ الْفَاعِلُ فَوَجَبَ أن يُعْتَقَدَ إِضْمَارٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ أَيْ إِخْرَاجُكُمْ، وَجَاءَتِ اللَّامُ لِلْبَيَانِ أَيْ أَعْنِي لِمَا توعدون كهي بَعْدَ: سَقْيًا لَكَ فَتَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ وَبَنَيْتُ الْمُسْتَبْعَدَ مَا هُوَ بَعْدَ اسْمِ الْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى الْبُعْدِ كَمَا جَاءَتْ فِي هَيْتَ لَكَ لِبَيَانِ الْمُهَيَّتِ بِهِ))**[١٣٣].

وأورد السمينُ الحلبيُّ الخلاف في توجيه هذا التركيب، قال: ((و (هيهاتَ) اسمُ فعلٍ قاصرٍ يرفعُ الفاعلَ، وهنا قد جاء ما ظاهرُه الفاعلُ مجروراً باللامِ: فمنهم مَنْ جعله على ظاهِره وقال: (ما توعدون) فاعلٌ به، وزِيْدت فيه اللامُ. التقديرُ: بَعُدَ بَعُدَ ما تُوْعَدُون. وهو ضعيفٌ إذ لم يُعْهَدْ زيادتُها في الفاعلِ. ومنهم مَنْ جَعَل الفاعلَ مضمراً لدلالةِ الكلامِ عليه، فقدَّره أبو البقاء: (هيهاتَ التصديقُ أو الصحةُ لِما تُوْعَدون). وقدَّره غيرُه: بَعُدَ إخراجُكم، و (لِما تُوْعدون) للبيانِ))[١٣٤].

ونقل الثعالبي(ت٨٧٥هـ) كلام العكبري في توجيهها، وأنها إما أن يكون الفاعل معها مذكورا، وإما أن يكون الفاعل معها مقدرا، ومنه هذا التركيب في الآية الكريمة، قال: ((وقولهم: هَيْهاتَ هَيْهاتَ استبعادٌ، وهيهات أحياناً تلي الفاعل دونَ لام، تقول هيهاتَ مجيءُ زيد، أي: بعد ذلك، ...، وأحياناً يكون الفاعل محذوفاً، وذلك عند وجود اللام كهذه الآية، التقدير: بعد الوجود لما توعدون))[١٣٥].

وبيَّن الطاهر بن عاشور اختلافهم في هيهات وأثر ذلك في إعرابها، قال: ((وَاخْتُلِفَ فِيهَا أَهِيَ فِعْلٌ أَمِ اسْمٌ فَجُمْهُورُ النُّحَاةِ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ (هَيْهَاتَ) اسْمُ فِعْلٍ لِلْمَاضِي مِنَ الْبُعْدِ، فَمَعْنَى هَيْهَاتَ كَذَا: بَعُدَ. فَيَكُونُ مَا يَلِي (هَيْهَاتَ) فَاعِلًا. وَقِيلَ هِيَ اسْمٌ لِلْبُعْدِ، أَيْ فَهِيَ مَصْدَرٌ جَامِدٌ وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الزَّجَّاجُ فِي (تَفْسِيرِهِ). قَالَ الرَّاغِبُ: وَقَالَ الْبَعْضُ: غَلِطَ الزَّجَّاجُ فِي (تَفْسِيرِهِ) وَاسْتَهْوَاهُ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ))[١٣٦].

الترجيح:

ترى الباحثة أن الفاعل هو ما والفعل الذي بعدها: (ما توعدون)، على أن تعد اللام زائدة، أو للبيان؛ وذلك طَرْدًا للقواعد والتراكيب على باب واحد وعلى سَمتٍ واحد، وتسهيلا للإعراب، وهذا الوجه يُقَوِّيه ما ذهب إليه الزمخشريُّ ومَن تابعه من المفسرين.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث يمكنني أن أُوجز أهم ما توصلتُ إليه من نتائج:

١- تبين لنا من البحث أن المنتجب الهمذاني كان متابعا في كثير من المسائل لأبي البركات الأنباري والعكبري في توجيههما للآيات الكريمة حيث ظهر لنا ذلك من تشابه التعبير التحليلي والمعالجة التوجيهية للوجه الإعرابي الوارد في توجيه المفردة القرآنية.

٢- يبدو لنا أن المنتجب الهمذاني-في مُجْمَل ما يقرره من آراء- كان بصري الاتجاه، فهو يرجع في كثير من آراءه إلى نحاة المذهب البصري وخاصة سيبويه، إذ ورد ذكره في أكثر من موضع، فقد يذكر عبارة تدل على ذلك منها وعليه صاحب الكتاب أو يعمد إلى ايراد شاهد شعري ورد ذكره في الكتاب ليدل على ذلك.

٣- نلحظ أن المنتجب الهمذاني في بعض ترجيحاته يميل إلى ترجيح الوجه الإعرابي الأصعب الذي يحتاج توجيهه النحوي إلى تقدير وتأويل وإعمال للذهن مع أن الوجه الآخر يغني عن هذه التقديرات.

الهوامش

(١)ينظر: سير أعلام النبلاء٢٣/٢١٩، وينظر: بحث بعنوان (تعدد اللفظ أو المعنى في الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ)، للدكتور محمود كمال سعد أبو العنين:٩٧٥-٩٧٦.

(٢)ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء٢/٣١٠.

(٣)ينظر: سير أعلام النبلاء:٢٣/٢١٩.

(٤)ينظر: الأعلام ٧/٢٩٠.

(٥)ينظر: معجم المؤلفين:١٣/٧.

(٦)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٦٦٨-٦٦٩.

(٧) المصدر نفسه: ٢/ ٣٠٥.

(٨)المصدر نفسه:١/٣٠٣. وينظر

(٩)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٥/٣١٥.

(١٠) المصدر نفسه:١/ ٥٩٦ -٥٩٧.

(١١)المصدر نفسه: : ٢/ ٧٠٨.

(١٢)المصدر نفسه: ٦/ ٤١٤.

(١٣)المصدر نفسه:٣/ ٦٧٦.

(١٤)ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٤٣٥.

(١٥)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٤٣٦.

(١٦)ينظر: جامع البيان للطبري: ٣/ ٣٣٥، ولطائف الإشارات للقشيري: ١/١٤٨، والتفسير البسيط للواحدي: ٣/٥١٢، وغرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني: ١/١٩٣، والكشاف للزمخشري: ١/٢١٧، وزاد المسير لابن الجوزي: ١/١٣٥، ومدارك التنزيل للنسفي: ١/ ١٥٣، ومحاسن التأويل للقاسمي: ١/ ٤٨٠.

(١٧)التفسير البسيط: ٣/ ٥١٢. وتوسع الرازي في ذكر الخلاف في معنى (ذلك)، ينظر: مفاتيح الغيب: ٥/ ٢٠٩.

(١٨)معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٦٦- ١٦٧. ونقله الثعلبي في: الكشف والبيان: ٢/ ٤٨، والقرطبي في: تفسير القرطبي: ٢/ ٢٣٧، والشوكاني في: فتح القدير: ١/ ١٩٨.

(١٩)تفسير البغوي: ١/ ٢٠٣.

(٢٠)التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ١/ ١٤٢.

(٢١)معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٢٤٦. وينظر: الكشف والبيان: ٢/ ٤٨. وفتح القدير للشوكاني: ١/ ١٩٨.

(٢٢)الهداية الى بلوغ النهاية لمكي: ١/ ٥٥٦.

(٢٣)ينظر: الجامع للأحكام القرآن للقرطبي: ٢/٢٣٦، والدر المصون للسمين الحلبي: ٢/٢٤٤.

(٢٤)ينظر: جامع البيان: ٣/ ٣٣٥.

(٢٥)الهداية الى بلوغ النهاية: ١/ ٥٥٦.

(٢٦)تفسير الراغب الأصفهاني: ١/ ٣٧٥.

(٢٧)ينظر: الهداية بلوغ النهاية: ٥٥٦/١، وتفسير البغوي: ٢٠٣/١، والجامع للأحكام القرآن: ٢٣٦/٢، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ١٢٦/٢.

(٢٨)ينظر: الدر المصون: ٢٤٤/٢.

(٢٩)مفاتيح الغيب: ٥/ ٢١٠.

(٣٠)المحرر الوجيز لابن عطية: ١/ ٢٤٢.

(٣١)البحر المحيط: ٢/ ١٢٦.

(٣٢)ينظر: الدر المصون: ٢٤٤/٢، وإعراب القران وبيانه لمحي الدين درويش: ٢٤٧/١.

(٣٣)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ١٧٥.

(٣٤)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد١/ ١٧٥.

(٣٥)ينظر: جامع البيان ١/ ٣٣٨، وتفسير البغوي١/ ٦٩، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل١/ ٥١، وفتح القدير ١/ ٥٧، ومحاسن التأويل١/ ٢٥٩. وورد في اعراب النحاس: ((ويقال: «ظُلَمات» بفتح اللام. قال البصريون: أبدل من الضمة فتحة لأنّها أخفّ، وقال الكسائي: ظلمات جمع الجمع جمع ظُلَم إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣.

(٣٦)ينظر: الجامع لأحكام القرآن:١/ ٢١٦.

(٣٧)مشكل إعراب القرآن لمكي: ١/ ٨١.

(٣٨)إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٣.

(٣٩)ينظر: إعراب القرآن وبيانه١/ ٤٨، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل١/ ٢٥.

(٤٠)الكشاف: ١/ ٨٣.

(٤١)ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب٢/ ٢٦٨، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل١/ ٥١، وروح المعاني١/ ١٧٤.

(٤٢)إعراب القرآن ٢/ ٥١٤.

(٤٣)أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١/ ٥١.

(٤٤)الدر المصون: ١/ ١٧١.

(٤٥)التبيان في إعراب القرآن :١/ ٣٥.

(٤٦)روح المعاني، للألوسي: ١/ ١٧٤.

(٤٧)ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٤٨٠.

(٤٨)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٤٨٠.

(٤٩)معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨.

(٥٠)معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٨٣.

(٥١)إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٧١.

(٥٢)ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز٣/ ١٧٩.

(٥٣)الكشاف: ٢/ ٤٠١.

(٥٤)المحرر الوجيز: ٣/ ١٧٩.

(٥٥)التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٠٢.

(٥٦)تفسير القرطبي: ٩/ ٤٨.

(٥٧)مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٢/ ٦٥.

(٥٨)البحر المحيط: ٦/ ١٦٤.

(٥٩)إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٤/ ٢١٥.

(٦٠)فتح القدير: ٢/ ٥٧١.

(٦١)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ١٣١.

(٦٢)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ١٣١.

(٦٣)معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٣٤.

(٦٤)جامع البيان: ٧/ ٢٢٣.

(٦٥)معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٤٦٩.

(٦٦)إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٨٠.

(٦٧)الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٣/ ١٦٩.

(٦٨)التفسير البسيط: ٥/ ٦٠٣- ٦٠٤.

(٦٩)أمالي ابن الشجري: ٣/ ٦٣.

(٧٠)المحرر الوجيز: ١/ ٥١٠.

(٧١)إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج: ٣/ ٨٦١.

(٧٢)البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري: ١/ ٢٢١.

(٧٣)التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٩٣.

(٧٤)أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/ ٣٩. وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي: ٨/ ٢٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥٥٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢١٣٨، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣/ ١٢٦، ومعاني النحو، فاضل صالح السامرائي: ٤/ ٢٦٧.

(٧٥)مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ٢٩٤.

(٧٦)الدر المصون: ٣/ ٣٩٧.

(٧٧)الدر المصون: ٣/ ٣٩٧.

(٧٨)التحرير والتنوير: ٤/ ٩٣.

(٧٩)إعراب القرآن للكرياسي: ١/ ٥٦٦- ٥٦٧.

(٨٠)ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٣/ ٣٥٣، وشرح الأشموني، لابن مالك: ١/ ٥٠٤، وهمع الهوامع، للسيوطي: ٢/ ٢٥٣، وحاشية الصبان: ٢/ ٢١٣،

(٨١)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٤٢٢.

(٨٢)جامع البيان: ٢١/ ١٩١.

(٨٣)معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٣٠.

(٨٤)التفسير الوسيط: ٣/ ٥٥١.

(٨٥)البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣١٥.

(٨٦)مفاتيح الغيب: ٢٦/ ٣٨٩.
(٨٧)التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٠٠.
(٨٨)أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥/ ٢٩.
(٨٩)مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣/ ١٥٤.
(٩٠) تفسير ابن كثير: ٧/ ٦٤.
(٩١) الدر المصون: ٩/ ٣٧٤.
(٩٢)اللباب في علوم الكتاب: ١٦/ ٤١٢.
(٩٣)تفسير ابن عرفة: ٣/ ٣٧٢.
(٩٤)فتح القدير: ٤/ ٤٩٤.
(٩٥)روح المعاني ١٢/ ١٨٢.
(٩٦)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد٣/ ٢٨٧.
(٩٧)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد٣/ ٢٨٧.
(٩٨)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد٣/ ٢٨٧.
(٩٩)ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٣/ ٢٧٦.
(١٠٠) ينظر: الكشاف: ٢/ ٢٨٥، ومفاتيح الغيب:١٦/ ٩١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ٣: / ٨٧، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل:١/ ٦٩٠.
(١٠١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٥٨، والتفسير البسيط: ١٠/ ٤٤١.
(١٠٢) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي: ٤/ ٢٠٢٠، ومغني اللبيب لآبن هشام: ٥٠٩.
(١٠٣) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٢٠. وينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٥، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/ ٤٠١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٤٨.
(١٠٤) إعراب القرآن للأصبهاني: ١٤٢.
(١٠٥) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي: ١/ ٣٣٢.
(١٠٦) النكت في القرآن الكريم المجاشعي: ٢٤٠.
(١٠٧) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/ ٤٠١.
(١٠٨) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: ١٠/ ٢٤٥.
(١٠٩) الأصول في النحو ،لابن السراج ٢/ ٧٦.
(١١٠) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٢٦٦.
(١١١) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٤.
(١١٢) إعراب القرآن للنحاس ٢:/ ١٢٥.
(١١٣) إعراب القرآن: ٢/ ١٢٥.
(١١٤) سفر السعادة وسفير الإفادة، السخاوي: ٢/ ٧٨٠.
(١١٥) شرح الرضي على الكافية، للاسترابادي: ٢/ ٣٥١.
(١١٦) تمهيد القواعد، لناظر الجيش: ٧/ ٣٥١٢- ٣٥١٣.

(١١٧) ينظر: ليس في كلام العرب: ٣٤٢، والتبيان في إعراب القرآن٢:/ ٦٤٨، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ١٩٣، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ،الطيبي:٧/ ٢٩٠، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: ٢/ ٤٧٦، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ،لأبي السعود: ٤/ ٧٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ،للصبان: ٣/ ١٨٢.

(١١٨) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤/٥٩٧– ٥٩٨.

(١١٩) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٣٥.

(١٢٠) جامع البيان: ١٩/ ٣٠.

(١٢١) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٣. وينظر: معاني القرآن للنحاس: ٤/ ٤٥٦، وتفسير البغوي: ٣/ ٣٦٥، وإعراب القرآن للأصبهاني: ٢٦٠.

(١٢٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٨٠.

(١٢٣) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٧/ ٤٧.

(١٢٤) المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الفارسي: ٦٧.

(١٢٥) الهداية الى بلوغ النهاية: ٧/ ٤٩٦٣.

(١٢٦) الكشاف: ٣/ ١٨٧. وينظر: فتوح الغيب: حاشية الطيبي على الكشاف: ١٠/ ٢٣٩، وفتح القدير: ٣/ ٥٧٢.

(١٢٧) المحرر الوجيز: ٤/ ١٤٣.

(١٢٨) إعراب القرآن للباقولي، منسوب خطأ للزجاج: ١/ ١٥٩.

(١٢٩) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٥٤، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ١/ ٤٥٨.

(١٣٠) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠.

(١٣١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤/ ٨٧.

(١٣٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٢/ ٤٦٨.

(١٣٣) البحر المحيط: ٧/ ٥٦١، وينظر: ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٠٢، وتوضيح المقاصد والمسالك، للمرادي: ٣/ ١١٦٣، ومغني اللبيب: ٢٩٣.

(١٣٤) الدر المصون: ٨/ ٣٣٥.

(١٣٥) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، للثعالبي: ٤/ ١٤٩.

(١٣٦) التحرير والتنوير:١٨/٥٤.

المصادر والمراجع

❖**القرآن الكريم**

❖إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣هـ)، دار اليمامة، دمشق، ط: ٤، ١٤١٥هـ.

❖إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

❖إعراب القرآن، محمد جعفر إبراهيم الكرباسي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط: ١،٢٠٠١م.

❖الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، عمان، ط: ٢، ١٤١٨ هـ.
❖الأعلام **خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط: ١٥،٢٠٠٢م.**
❖آمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:١، (١٤١٣هـ-١٩٩١م).
❖أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ١، ١٤١٨ هـ.
❖البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط:٨،١٤٢٠ ١٤٣١.
❖البيان في غريب إعراب القران، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: د طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
❖التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي وشركاه.
❖التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ.
❖التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط: ١، (١٩٩٧ – ٢٠١٣م).
❖التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، ط: ١، ١٤٣٠ هـ.
❖تفسير البغوي محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، تح: محمد عبد الله النمر، دار طيبة، ط: ٤، (١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م).
❖تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تح: د. عادل بن علي الشِّدِي، دار الوطن، الرياض، ط :١، (١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م).
❖تمهيد القواعد محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، (ت ٧٧٨ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط: ١، ١٤٢٨هـ.
❖جامع البيان، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ – ٣١٠ هـ)، تح: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م).
❖الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تح: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: ٢، (١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤م).
❖حاشية الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: ١، (١٤١٧ هـ -١٩٩٧م).
❖حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت.

❖الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
❖روح المعاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تح: علي عبد الباري عطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٥ هـ.
❖زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢ هـ.
❖سير أعلام النبلاء، **شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تح: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة**، ط:٣، **١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.**
❖غاية النهاية في طبقات القراء **شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية.**
❖غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.
❖فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق بيروت، ط١: ١٤١٤، هـ.
❖الكشاف أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط: ٣، ١٤٠٧هـ.
❖الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)، دار التفسير، جدة، ط:١، (١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م).
❖لطائف الإشارات، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت ٤٦٥هـ)، تح: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط: ٣.
❖محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ.
❖المحرر الوجيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ.
❖مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، تح: يوسف علي بديوي راجعه، دار الكلم الطيب، بيروت، ط: ١، (١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م).
❖مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط :٢، ١٤٠٥.
❖معاني القرآن أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، (١٤١١ هـ – ١٩٩٠م).
❖معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م).

❖معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: ١.
❖معجم المؤلفين، **عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي.**
❖مفاتيح الغيب أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٢٠ هـ.
❖الهداية الى بلوغ النهاية، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، ط: ١، (١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م).
❖همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
البحوث والدوريات: بحث بعنوان(تعدد اللفظ أو المعنى في الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني(ت٦٤٣هـ)، للدكتور محمود كمال سعد أبو العنين:٩٧٥-٩٧٦.

Sources and references

❖The Holy Quran
❖The parsing and explanation of the Qur'an, Muhyiddin bin Ahmed Mustafa Darwish (d. 1403 AH), Dar Al-Yamama, Damascus, 4th edition, 1415 AH.
❖The Parsing of the Qur'an, Abu Jaafar al-Nahhas Ahmad bin Muhammad bin Ismail bin Yunus al-Muradi al-Nahwi (d. 338 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1421 AH.
❖The Parsing of the Qur'an, Muhammad Jaafar Ibrahim Al-Karbasi, Al-Hilal House and Library, Beirut, 1st edition, 2001 AD.
❖The detailed parsing of the recited book of God, Bahjat Abdul Wahid Saleh, Dar Al-Fikr, Amman, 2nd edition, 1418 AH.
❖Al-A'lam Khairuddin bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris, Al-Zarkali Al-Dimashqi (d. 1396 AH), Dar Al-Ilm Lil Al-Millain, edition: 15, 2002 AD.
❖Amali Ibn al-Shajri, Diya al-Din Abu al-Saadat Hibatullah ibn Ali ibn Hamza, known as Ibn al-Shajri (d. 542 AH), edited by: Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, (1413 AH-1991 AD.(
❖Anwar al-Tanzeel and the Secrets of Interpretation, Nasser al-Din Abu Sa`id Abdullah bin Omar bin Muhammad al-Shirazi al-Baydawi (d. 685 AH), edited by: Muhammad Abdul Rahman al-Marashli, Dar Ihya al-Tarath al-Arabi, Beirut, 1st edition, 1418 AH.
❖Al-Bahr Al-Muhit, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer Al-Din Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr - Beirut, edition: 1420, 8 1431.
❖Al-Bayan fi Strange Parsing of the Qur'an, Abu Al-Barakat, Kamal Al-Din Al-Anbari (d. 577 AH), edited by: Dr. Taha Abdel Hamid Taha, Egyptian General Book Authority, (1400 AH - 1980 AD.(
❖Al-Tibyan fi parsing the Qur'an, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari (d. 616 AH), ed.: Ali Muhammad Al-Bajjawi and his partners.
❖Liberation and Enlightenment, Muhammad al-Tahir bin Muhammad bin Muhammad al-Tahir bin Ashour al-Tunisi (d. 1393 AH), Tunisian Publishing House, Tunisia, 1984 AH.

❖Appendix and Supplement in Explanation of the Book of Tashil, Abu Hayyan Al-Andalusi, ed.: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus, 1st edition, (1997 - 2013 AD.(
❖The Simple Interpretation, Abu Al-Hasan Ali bin Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Wahidi, Al-Naysaburi, Al-Shafi'i (d. 468 AH), edition: 1, 1430 AH.
❖Tafsir Al-Baghawi Muhyi Al-Sunnah, Abu Muhammad Al-Hussein bin Masoud Al-Baghawi (d. 510 AH), edited by: Muhammad Abdullah Al-Nimr, Dar Taiba, Edition: 4, (1417 AH - 1997 AD.(
❖Tafsir Al-Raghib Al-Isfahani, Abu Al-Qasim Al-Hussein bin Muhammad, known as Al-Raghib Al-Isfahani (d. 502 AH), ed.: Dr. Adel bin Ali Al-Shadi, Dar Al-Watan, Riyadh, 1st edition, (1424 AH - 2003 AD.(
❖Introduction to the Rules Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, Muhibb al-Din al-Halabi and then al-Masry, (d. 778 AH), ed.: A. Dr.. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salam, Cairo, 1st edition, 1428 AH.
❖Jami' al-Bayan, Abu Jaafar Muhammad bin Jarir al-Tabari (224-310 AH), edited by: Dr. Abdullah bin Abdul-Muhsin al-Turki, Dar Hijr, 1st edition, (1422 AH-2001 AD.(
❖Al-Jami` li Ahkam al-Qur'an, Abu Abdullah, Muhammad bin Ahmad al-Ansari al-Qurtubi, ed.: Ahmad al-Baradouni, Dar al-Kutub al-Misriyah, Cairo, ed. 2, (1384 AH - 1964 AD.(
❖Hashiyat al-Sabban, Abu al-Irfan Muhammad bin Ali al-Sabban al-Shafi'i (d. 1206 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st edition, (1417 AH-1997 AD.(
❖Al-Shihab's footnote to Tafsir al-Baydawi, Shihab al-Din Ahmad bin Muhammad bin Omar al-Khafaji al-Masri al-Hanafi (d. 1069 AH), Dar Sader, Beirut.
❖Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknoon, Abu Al-Abbas, Shihab Al-Din, Ahmed bin Yusuf bin Abdul-Daim, known as Al-Samin Al-Halabi (d. 756 AH), edited by: Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus.
❖The Spirit of Meanings, Shihab al-Din Mahmoud bin Abdullah al-Husseini al-Alusi (d. 1270 AH), edited by: Ali Abd al-Bari Ati, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, ed. 1, 1415 AH.
❖Zad al-Masir fi Ilm al-Tafsir, Jamal al-Din Abu al-Faraj Abd al-Rahman bin Ali bin Muhammad al-Jawzi (d. 597 AH), edited by: Abd al-Razzaq al-Mahdi, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, ed. 1, 1422 AH.
❖Biographies of Noble Figures, Shams al-Din Muhammad bin Ahmad bin Othman al-Dhahabi (d. 748 AH), ed.: A Collection of Researchers, Al-Risala Foundation, 3rd edition, 1405 AH - 1985 AD.
❖The goal of the end in the classes of readers Shams al-Din Abu al-Khair Ibn al-Jazari, Muhammad bin Muhammad bin Yusuf (d. 833 AH), Ibn Taymiyyah Library.
❖Oddities of Interpretation and Wonders of Interpretation, Mahmoud bin Hamza bin Nasr, Abu Al-Qasim Burhan Al-Din Al-Kirmani, (d. about 505 AH), Dar Al-Qibla for Islamic Culture, Jeddah.
❖Fath al-Qadir, Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah al-Shawkani al-Yamani (d. 1250 AH), Dar Ibn Kathir, Dar al-Kalam al-Tayyib, Damascus, Beirut, 1st edition: 1414 AH.
❖Al-Kashaf Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Al-Zamakhshari Jarallah (d. 538 AH), Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut, 3rd edition, 1407 AH.

❖Revealing and Explaining the Interpretation of the Qur'an, Abu Ishaq Ahmad bin Ibrahim Al-Thaalabi (d. 427 AH), Dar Al-Tafsir, Jeddah, 1st edition, (1436 AH - 2015 AD.(
❖Lataif Al-Isharat, Abdul Karim bin Hawazin bin Abdul Malik Al-Qushayri (d. 465 AH), edited by: Ibrahim Al-Basiouni, Egyptian General Book Authority, Egypt, ed.: 3.
❖The Virtues of Interpretation, Muhammad Jamal al-Din bin Muhammad Saeed bin Qasim al-Hallaq al-Qasimi (d. 1332 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Aswad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, 1st edition, 1418 AH.
❖The brief editor, Abu Muhammad Abd al-Haqq bin Ghalib bin Abd al-Rahman bin Tammam bin Atiya al-Andalusi al-Muharbi (d. 542 AH), edited by: Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, ed. 1, 1422 AH.
❖The Meanings of Revelation and the Facts of Interpretation, Abu Al-Barakat Abdullah bin Ahmad bin Mahmoud Hafez Al-Din Al-Nasafi (d. 710 AH), edited by: Yusuf Ali Badawi, reviewed by: Dar Al-Kalam Al-Tayyib, Beirut, 1st edition (1419 AH - 1998 AD.(
❖The Problem of Parsing the Qur'an, Abu Muhammad Makki ibn Abi Talib Hamush ibn Muhammad ibn Mukhtar al-Qaysi al-Qayrawani, then the Andalusian al-Qurtubi al-Maliki (d. 437 AH), ed.: Dr. Hatem Saleh Al-Damen, Al-Resala Foundation, Beirut, 2nd edition, 1405.
❖Meanings of the Qur'an by Abu Al-Hasan Al-Mujashi'i bi-Wala', Al-Balkhi, then Al-Basri, known as Al-Akhfash Al-Awsat (d. 215 AH), edited by: Dr. Hoda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, (1411 AH - 1990 AD.(
❖Meanings of the Qur'an and its parsing, Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl Abu Ishaq Al-Zajjaj (d. 311 AH), edited by: Abdul Jalil Abdo Shalabi, World of Books - Beirut, 1st edition, (1408 AH - 1988 AD.(
❖Meanings of the Qur'an, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur al-Dailami al-Farra' (d. 207 AH), edited by: Ahmed Yusuf al-N
Research and periodicals: A research entitled (Multiple pronunciation or meaning in the unique book on the parsing of the glorious Qur'an by Al-Muntjab Al-Hamdhani (d. 643 AH), by Dr. Mahmoud Kamal Saad Abu Al-Anin: 975-976.